UNHCR
UN High Commissioner for Refugees
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ملاحظات المفوضية حول الاجتماع الوزاري الأول الأورومتوسطي بشأن الهجرة
الغارفي، 18–19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007

لا تزال الهجرة الدولية آخذة في الزيادة والتعقيد، فمن بين العديد من الأشخاص الذين يتنقلون من بلدٍ إلى آخر، يوجد لاجئون وأشخاص آخرون في حاجة للحماية الدولية، وهم من بين من تشملهم المفوضية بولاية خاصة. هذا ويستند النظام العالمي لحماية اللاجئين إلى اعتراف المجتمع الدولي بحقوق اللاجئين واحتياجاتهم الخاصة وما يصاحبها من التزامات تقع على عاتق الدول ومن بينها عدم إعادة اللاجئين إلى بلدان قد تتعرض فيها حياتهم للخطر أو تسلب منهم حرياتهم. وتحث المفوضية الاجتماع الوزاري، في إطار مناقشاته الموسعة بشأن الهجرة، على التأكيد مجدداً على التزامه بهذه المبادئ المهمة، كما فعل في المؤتمرين اللذين عُقدا في الرباط في (يوليو/ تموز 2006) وطرابلس في (نوفمبر/ تشرين الثاني 2006).

من الضروري أن يتضمن النهج الشامل للهجرة مسؤوليات الحماية الدولية. وتحث المفوضية الاجتماع على الاعتراف بأنه يجب على إدارة الهجرة أن تأخذ في اعتبارها التزامات الحماية الدولية للاجئين، بما في ذلك ضرورة تحديد الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية وتحديد الحلول المناسبة لهم. ويجب تناول الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تدفق اللاجئين لتمكينهم من العودة الطوعية إلى الوطن. إضافةً إلى ذلك، تعد المشاركة المتزايدة للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في إعادة توطين اللاجئين مدلولاً مهماً على التضامن الدولي والمساهمة في التوصل إلى حلولٍ دائمة.

يجب ألا تحول التدابير المتخذة للحد من الهجرة غير النظامية دون حصول اللاجئين على الحماية الدولية. فبينما يمثل اللاجئون وملتمسو اللجوء نسبة صغيرة من الحركة العالمية للسكان، فهم غالباً ما يسافرون كغيرهم ممن يغادرون بلادهم لأسباب لا تتعلق بالحماية. وتدعو المفوضيةُ الاجتماعَ الوزاري إلى التأكيد على أن التدابير المتخذة للحد من الهجرة غير النظامية عن طريق البر أو البحر أو الجو لن تَحول دون حصول الأشخاص الذين يبحثون عن الحماية الدولية على حقهم في الدخول إلى الأراضي أو تمكينهم من بدء إجراءات اللجوء في البلدان التي تتوفر بها الحماية. إضافةً إلى ذلك، تحث المفوضية الدول على الاعتراف بأن اللاجئين وملتمسي اللجوء معرضون بصفة خاصة لعمليات الاتجار بالبشر مع وضع تدابير خاصة لحماية ضحايا عمليات الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال.

فقد يصبح اللاجئون –إذا أُتيحت لهم الفرصة– من عوامل تنمية البلاد. فغالباً ما يُنظر إلى تدفق اللاجئين على أن له عواقب سلبية على تنمية البلاد والمجتمعات المضيفة. إلا أن اللاجئين قد يكونون من عوامل التنمية، وذلك إذا أتيحت لهم الفرصة لتوظيف مهاراتهم وقدراتهم الإنتاجية. ومن جانبها تشجع المفوضية البلدان المشاركة في الاجتماع الوزاري على تمكين اللاجئين من أن تكون لهم حياة مثمرة. علاوةً على ذلك، تزداد الدلائل بأن اللاجئين لا سيما المقيمون في الدول الصناعية يقومون بعمل تحويلات بمبالغ ضخمة لأفراد من عائلاتهم ومجتمعاتهم، في بلادهم الأصلية وغيرها من البلاد على حدٍّ سواء. كما أن خفض تكاليف المعاملات المصرفية لحوالات المهاجرين سيعود بالنفع أيضاً على اللاجئين وعائلاتهم ومجتمعاتهم الأصلية.

إن دعم اندماج اللاجئين في المجتمعات يمكن أن يُعظم من الأثر الإنمائي للهجرة ويعزز التماسك الاجتماعي. يواجه اللاجئون العنصرية وكراهية الأجانب في الكثير من الأنحاء بالعالم، وغالباً ما يتعرضون لخطر التهميش في المجتمع والمجال الاقتصادي. ومن ثم تحث المفوضية الاجتماع الوزاري على التأكيد مجدداً على الحاجة إلى مواجهة التعصب والإقصاء بكل أشكالهما، واتخاذ

تدابير فعالة لتعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لغير المواطنين بما فيهم اللاجئون. وتحث المفوضية البلدان المشاركة في الاجتماع على السماح لملتمسي اللجوء والمستفيدين من الحماية الدولية بالدخول إلى سوق العمل، واتخاذ الخطوات اللازمة لتقييم مؤهلاتهم والتعرف عليها. فعادةً ما ينفصل اللاجئون عن أفراد عائلاتهم؛ مما يقف حائلاً دون اندماجهم. وتدعو المفوضية بلدان اللجوء لتيسير لم شمل العائلات اللاجئة.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007